ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

القمة الأمريكية الأفريقية

"الشراكة الاستراتيجية"

واشنطن
2022

ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

القمة الأمريكية الأفريقية – واشنطن 2022 - "الشراكة الاستراتيجية"

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

د. خـــالد عكاشـــة

المدير العام

إشراف

اللواء/ محمد إبراهيم الدويري

نائب المدير العام

تحرير

أ. محمد مرعي

الباحثون

رحمة حسن

شيماء البكش

محمد فوزي

مروة عبد الحليم

نسرين الصباحي

هايدي الشافعي

إخراج فني

أحمد حسني

ecss.com.eg

/ecsstudies

المحتويات

07 افتتاحية

08 دلالات انعقاد القمة

- إعادة إحياء الشراكة الاستراتيجية مع أفريقيا
- تعاظم التنافس الدولي في أفريقيا - "الصين - روسيا"
- تنامي التحديات التي تواجه أفريقيا

11 الرؤية الأمريكية في القمة.. بناء شراكات القرن الحادي والعشرين

- تعزيز الاستثمار
- دعم العضوية في مجموعة العشرين
- إنشاء مجلس الشتات الجديد
- تعزيز شراكات الأمن الغذائي

14 استراتيجية واشنطن.. أفريقيا الجديدة

- بناء مجتمعات عادلة ومنفتحة
- تعزيز الجهود الديمقراطية ومعالجة التحديات الأمنية
- مواجهة كوفيد 19 فى أفريقيا
- تشجيع مواجهة التغيرات المناخية
- الاهتمام بالتمثيل الدبلوماسى فى أفريقيا
- دعم جهود التنمية المستدامة

17 القضايا الأفريقية على أجندة القمة... الأولويات السبع

- التغير المناخي
- الصحة
- السلم والأمن وقضايا الحوكمة
- تعزيز التعاون التجاري بين واشنطن وأفريقيا
- البنية التحتية
- الأمن الغذائي
- عضوية المؤسسات الدولية

22 المشاركة المصرية في القمة.. تأكيد فاعلية السياسة الخارجية

- تحركات مصرية فاعلة
- رسائل ودلالات مهمة

30 مخرجات القمة

35 خاتمة

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

إفتتاحية

استضافت العاصمة الأمريكية واشنطن على مدار ثلاثة أيام في الفترة من 13 إلى 15 ديسمبر من العام الجاري 2022، النسخة الثانية من القمة الأمريكية الأفريقية، حيث عُقدت النسخة الأولى من هذه القمة في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما عام 2014، وعُقدت القمة الأخيرة بمشاركة 49 قائداً أفريقياً، واستهدفت بشكل رئيسي إحياء العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة ودول القارة الأفريقية، ومناقشة مجموعة من القضايا خصوصاً ما يرتبط بالتحديات الراهنة التي تواجه القارة الأفريقية ومنها: تعزيز الأمن الغذائي، والأمن الصحي، والاستجابة لظاهرة التغير المناخي، وتعزيز استثمارات البنية التحية، وتعزيز السلام والأمن والحكم الرشيد، وتعزيز الالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، وتعزيز الشراكات الاقتصادية الجديدة، وكيفية إرساء الاستقرار الأمني ومواجهة الإرهاب.

وقد بعثت القمة بالتفاؤل بخصوص مستقبل العلاقات الأمريكية الأفريقية، سواءً من خلال الرسائل المباشرة والرمزية التي تم تمريرها خلال القمة، أو من خلال مخرجات القمة نفسها، فبالنسبة للرسائل التي حملتها القمة فقد أكدت القمة على وجود رغبة أمريكية جادة لإحياء الروابط وتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الدول الأفريقية، على قاعدة مواجهة التحديات والتهديدات المشتركة، وهو توجه يرتبط بشكل رئيسي بحجم المصالح الاستراتيجية الأمريكية في أفريقيا، والصعود الكبير لبعض المنافسين على مستوى النفوذ في أفريقيا، وخصوصاً روسيا والصين.

وبالنسبة لمخرجات القمة فقد حملت في طياتها العديد من المكاسب بالنسبة لدول القارة الأفريقية، سواءً على مستوى الوعود الاستثمارية والاقتصادية التي قطعتها الولايات المتحدة، أو على مستوى التعهدات الأمريكية بدعم الحضور الأفريقي في المحافل العالمية، حيث تعهد الرئيس جو بايدن بأن يكون للقارة الأفريقية مقعد في مجموعة العشرين ابتداءً من الاجتماع المقبل للمجموعة المقرر عقده في العام القادم 2023، ودعم الطموحات الأفريقية الخاصة بأن يكون للقارة مقعد في مجلس الأمن الدولي.

إن هذه القمة تُعبر بشكل رئيسي عن توجه جديد من قبل الإدارة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية، وهو التوجه الذي يقوم بشكل رئيسي على ضرورة تبني مقاربة جديدة تتعامل مع التحديات التي تواجهها القارة بشكل أكثر جدية، وتتوافق وحجم الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين، ومع بروز هذه التوجهات الأمريكية الجديدة تجاه القارة الأفريقية، تتصاعد التساؤلات التي تحاول الوقوف على أبرز المؤشرات التي تُعبر عن وجود مقاربة أمريكية جديدة تجاه أفريقيا، وما إن كانت هذه المؤشرات تعكس تحولاً استراتيجياً في نظرة الولايات المتحدة إلى أفريقيا، فضلاً عن الحاجة إلى الوقوف على ركائز هذه الاستراتيجية الجديدة، وأبرز ملامحها، وما الذي قدمته إدارة "بايدن" من خلال القمة، والاعتبارات التي دفعت باتجاه تبلور هذه المقاربة، وموقع الدولة المصرية في هذه المقاربة الجديدة، في ضوء النظرة الأمريكية لمصر باعتبارها أحد أهم الشركاء الاستراتيجيين في منطقتي الشرق الأوسط وأفريقيا، وهي التساؤلات التي يُمكن من خلال الإجابة عليها الوقوف على حدود الدور الأمريكي المستقبلي في أفريقيا، وطبيعة وشكل الشراكة الأمريكية الأفريقية في السنوات المقبلة.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

U.S. AFRICA
LEADERS SUMMIT
WASHINGTON, D.C. | 2022

دلالات انعقاد القمة

- إعادة إحياء الشراكة الاستراتيجية مع أفريقيا
- تعاظم التنافس الدولي في أفريقيا - "الصين - روسيا"
- تنامي التحديات التي تواجه أفريقيا

قدمت القمة التاريخية منصة لـ 49 من القادة الأفارقة بالإضافة إلى الاتحاد الأفريقي لتسليط الضوء على التحديات الجديدة وطويلة الأمد التي تشهدها القارة، واستعراض توقعاتهم وتطلعاتهم والتعبير عن اتجاهاتهم التنموية في المستقبل في ظل تنافس القوى الخارجية على التأثير السياسي والاقتصادي المستمر في جميع أنحاء أفريقيا، ويمكن القول إن هناك بعض السياقات المحفزة والدلالات المهمة التي حملها انعقاد هذه القمة، وذلك على النحو التالي:

إعادة إحياء الشراكة الاستراتيجية مع أفريقيا

أحد الدلالات الرمزية والرسائل الأساسية التي حملها انعقاد القمة الأمريكية الأفريقية الثانية، تتمثل في كونها تأكيداً على رغبة الإدارة الأمريكية الحالية في إحياء الشراكة الاستراتيجية مع القارة الأفريقية، بعد حالة "الفتور" التي طغت على هذه العلاقات في السنوات الأخيرة، وتتجسد هذه التوجهات الجديدة للإدارة الأمريكية، إلى جانب عقد القمة، في إعلان وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين عن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا في أغسطس 2022، لترسم هذه الاستراتيجية ملامح السياسات الأمريكية تجاه القارة في الفترات المقبلة، وهي السياسات التي تتمحور حول أربعة أهداف رئيسية في أفريقيا وهي: الانفتاح على المجتمعات، وتقديم المكاسب الديمقراطية والأمنية، والتعافي من الجائحة، والفرص الاقتصادية، ودعم الحفاظ على المناخ والتكيف مع التغيرات المناخية والانتقال الطاقوي العادل.

تعاظم التنافس الدولي في أفريقيا - "الصين - روسيا":

تحولت القارة الأفريقية في السنوات الأخيرة إلى واحدة من أكثر ساحات التنافس بين كافة القوى الإقليمية والدولية، لكن النفوذ الصيني والروسي المتزايد في القارة الأفريقية، يمثل الهاجس الأكبر بالنسبة للولايات المتحدة، فبالنسبة للصين فهي تعد الشريك التجاري الأكبر بالنسبة للقارة الأفريقية، وكشفت بيانات صادرة عن خدمة أبحاث الكونجرس، أن الصين أبرمت في عام 2020 وحده اتفاقيات بقيمة 735 مليار دولار مع 623 شركة في أفريقيا، فيما بلغت قيمة 800 صفقة تجارية واستثمارية مع 45 دولة أفريقية أكثر من 50 مليار دولار، بينما استثمرت الولايات المتحدة 22 مليار دولار في 80 شركة فقط في القارة خلال نفس الفترة.

وبدأت بكين مؤخراً في تحويل نفوذها الاقتصادي الكبير في القارة السمراء إلى نفوذ جيوسياسي وأمني، وهو ما تجسد في تأسيسها للقاعدة العسكرية الأولى لها في أفريقيا في دولة جيبوتي، بموجب المعاهدة الأمنية والدفاعية التي تم توقيعها في شهر فبراير2014، في توجه عبر عن انتقال الصين من تبني "المقاربة الناعمة" إلى "المقاربة الصلبة" في حضورها في القارة الأفريقية، ما اعتبرته الولايات المتحدة تهديداً لها.

ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لروسيا، حيث زاد حجم وطبيعة النفوذ الروسي في القارة الأفريقية بشكل كبير، كجزء من الصراع الروسي مع الغرب، والسعي لتوسيع شبكة المصالح الروسية مع أفريقيا، بما يُطوق

الحصار الغربي عليها، وفي هذا السياق تستعد روسيا لعقد القمة المشتركة الثانية مع زعماء القارة الأفريقية في أكتوبر 2023، فضلاً عن أن حجم التبادل التجاري بين روسيا ودول القارة زاد بنسبة تجاوزت 34% منذ بداية العام الحالي، وفق ما أشار إليه الرئيس فلاديمير بوتين لدى استقباله الرئيس السنغالي ورئيس الاتحاد الأفريقي ماكي سال في يونيو 2022، لكن الحضور الروسي في أفريقيا لا يقتصر على الجوانب السياسية والاقتصادية، بل تحظى روسيا بحضور أمني قوي وهو الحضور الذي تعبر عنه صفقات السلاح الروسية إلى القارة مع 15 دولة (وفق الأرقام الرسمية الروسية)، فضلاً عن الحضور الخشن من خلال شركة فاغنر للخدمات الأمنية، مستغلةً في ذلك إعادة هيكلة وانسحاب القوات الغربية من أفريقيا.

وبالتالي فإن عقد القمة الأمريكية الأفريقية الثانية، جاء في إطار حالة التنافس الدولي المحتدم بين الولايات المتحدة من جانب، والقوى الدولية المنافسة وخصوصاً روسيا والصين من جانب آخر، على النفوذ في أفريقيا.

تنامي التحديات التي تواجه أفريقيا

جاءت القمة الأمريكية الأفريقية الثانية في ظل سياق يغلب عليه التأزم بالنسبة للقارة الأفريقية، على كافة المستويات، وهو التأزم الذي يمكن إجماله في ثلاث اتجاهات رئيسية، الأول يرتبط بأزمات الأمن غير التقليدي ومنها الأمن الغذائي في القارة الأفريقية، إذ أن القارة وفي ضوء اعتمادها الكبير على الخارج في استيراد السلع الأساسية، عانت من أزمة غذاء وجوع كبيرة، مع تداعيات الحرب الأوكرانية، وقبلها جائحة كورونا وما ترتب عليها من تعطل سلاسل الإمداد والتوريد، ويُضاف إلى هذا الاتجاه أزمات الأمن الصحي التي تعاني منها القارة في ظل انتشار الأوبئة والأمراض، وضعف النظم الصحية لبلدان القارة، فضلاً عن التداعيات الكارثية للتغيرات المناخية على أوضاع دول القارة.

والثاني ذو طابع أمني تقليدي، ويرتبط بشكل رئيسي بالانتشار الكبير لتيارات العنف والإرهاب في معظم مناطق القارة، خصوصاً في مناطق الشرق والغرب الأفريقي، فضلاً عن زيادة حدة الصراعات المسلحة التي تشهدها بعض دول القارة، وهو السياق الذي يمثل تهديداً للحضور الأمريكي ومصالح واشنطن في القارة. والثالث محلي وداخلي مرتبط بتراجع مفهوم الحكم الرشيد والانتقال الديمقراطي، مع تزايد معدلات الانقلابات العسكرية وتعثر المراحل الانتقالية في العديد من الدول، وضعف أداء حكومات العديد من دول القارة في مواجهة الأزمات المركبة التي تواجهها.

الرؤية الأمريكية في القمة..
بناء شراكات القرن الحادي والعشرين

- تعزيز الاستثمار
- دعم العضوية في مجموعة العشرين
- إنشاء مجلس الشتات الجديد
- تعزيز شراكات الأمن الغذائي

سلطت القمة الضوء على التزام الولايات المتحدة بتوسيع نطاق الشراكة مع الدول الأفريقية وتعميقها لمواجهة تحديات العصر الملحة وتحقيق الأولويات المشتركة. وإظهار حقبة جديدة من الشراكة والالتزام الواسع النطاق بشأن قضايا التنمية الحاسمة التي تهم أفريقيا. لذلك، تحدد الولايات المتحدة علاقتها بأفريقيا على أسس أفريقية، من خلال إصدار بيان رؤية يحدد معالم هذه الشراكة.

قطعت القمة التي استمرت ثلاثة أيام شوطاً طويلاً نحو التأكيد على الدعم الأمريكي لأفريقيا مع تعهدات ملموسة بشأن القضايا ذات الأهمية الكبيرة. لكن في نفس الوقت لم يشمل ذلك مبادرة هائلة كتلك التي قدمها الرئيس الأسبق جورج دبليو بوش لمكافحة الإيدز، أو حملة الطاقة لأفريقيا التي أطلقها الرئيس باراك أوباما لتوصيل الكهرباء إلى عشرات الملايين من المنازل في أفريقيا. ولم يتضح ما إذا كانت التزامات بايدن سيكون له تأثير ملحوظ، وتشكل تصورات إيجابية عن أمريكا. في وقت تظل فيه أسعار الغذاء والطاقة حول العالم مرتفعة وتواجه العديد من الدول الأفريقية احتمال التخلف عن سداد ديونها في العام المقبل. مع تضاءل الاستثمار الأمريكي في إفريقيا في السنوات الأخيرة وارتفاع التضخم بشكل كبير، مما يهدد بتفاقم الوضع في الدول الأفريقية الأكثر فقراً.

أعلن الرئيس جو بايدن، أنه يخطط لزيارة دول في إفريقيا جنوب الصحراء، وسيكون أول رئيس أمريكي يزور المنطقة منذ جولة الرئيس الأسبق باراك أوباما في يوليو 2015 التي قادته إلى كينيا وإثيوبيا. وتتطلع الإدارة الأمريكية إلى تعزيز العلاقات مع الأفريقية، والعمل على زيادة وجودها العسكري في القارة الحاسمة بالنسبة إلى القوى العالمية بسبب النمو السكاني السريع فيها، والموارد الطبيعية الكبيرة، والكتلة الانتخابية الكبيرة في الأمم المتحدة.

اتسم نهج بايدن في هذه القمة بالانفتاح الأمريكي الكامل على أفريقيا، مدفوع بعنوان "بناء شراكات القرن الحادي والعشرين". حيث سيعيد العقد القادم تشكيل النظام العالمي وستكون الأصوات الأفريقية حاسمة في هذه المحادثة. وأعلن الرئيس بايدن في قمة قادة الولايات المتحدة وأفريقيا عن مبادرات جديدة لبناء اقتصاد عالمي قوي ومستدام، وتعزيز التكنولوجيا الجديدة والابتكار، وتعزيز النظم الصحية والاستعداد للوباء القادم، ومعالجة أزمات الأمن الغذائي والمناخ، ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعزيز السلام والأمن. وذلك من خلال:

تعزيز الاستثمار:

أعلن البيت الأبيض، خلال اليوم الأول للقمة، عن استثمار ما لا يقل عن 55 مليار دولار في أفريقيا في مختلف القطاعات على مدى السنوات الثلاث المقبلة والعمل مع الكونجرس عن كثب لتحقيق ذلك. وأكد الرئيس بايدن على التزام إدارته بالعمل مع الكونجرس لإقراض ما يصل إلى 21 مليار دولار من خلال صندوق النقد الدولي للدول منخفضة ومتوسطة الدخل، مما سيدعم الصمود وجهود

التعافي في أفريقيا. ودعت إدارة بايدن كافة الدائنين الثنائيين وذوي الصلة من القطاع الخاص إلى تخفيف عبء الديون بشكل حقيقي حتى تتمكن البلدان من التعافي بعد سنوات من الإجهاد الشديد.

وبلغ حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 44.9 مليار دولار في 2021، بزيادة 22% عن عام 2019. لكن الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة انخفض بنسبة 5.3% إلى 30.31 مليار دولار عام 2021. كما وقعت حكومة الولايات المتحدة وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على مذكرة تفاهم لتوسيع المشاركة بغرض تعزيز التجارة العادلة والمستدامة والشاملة وزيادة القدرة التنافسية وجذب الاستثمار إلى القارة. وستخلق اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية عند تنفيذها بالكامل سوقا مشتركا على مستوى القارة يضم 1,3 مليار شخص و3,4 تريليون دولار، لتكون بذلك خامس أكبر اقتصاد في العالم.

دعم العضوية في مجموعة العشرين

ستدعم الولايات المتحدة الاتحاد الأفريقي، الذي يشمل 55 دولة أفريقية، انضمامه كعضو دائم في مجموعة العشرين. وترى الإدارة الأمريكية أن تعداد أفريقيا أكثر من مليار شخص، لذا يجب أن يكون لها صوت أكثر بروزا في المحادثات العالمية. ويأتي ذلك بناء على إعلان الرئيس

بايدن في سبتمبر 2022 عن دعمه لشغل دول في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مقاعد دائمة في مجلس الأمن الدولي. وقبل بدء القمة رسميا، أعلن البيت الأبيض دعم بايدن لانضمام الاتحاد الأفريقي إلى عضوية دائمة في مجموعة دول العشرين. فهذه الخطوة من شأنها أن تمنح الدول الإفريقية جائزة طال انتظارها، ويمكن أن تسهل على بايدن تأمين تعاون الدول الإفريقية في قضايا مثل أوكرانيا، وتغير المناخ. كما أعلن بايدن عن تعيين السفير جوني كارسون، مساعد وزير الخارجية السابق للشؤون الأفريقية والسفير في كينيا وأوغندا وزيمبابوي، لتولي منصب ممثل رئاسي خاص لتنفيذ المبادرات التي تنبثق عن القمة.

إنشاء مجلس الشتات الجديد:

أصدر بايدن أمرا تنفيذيا يوجه وزير الخارجية بإنشاء المجلس الاستشاري الرئاسي بشأن انخراط المغتربين الأفريقيين في الولايات المتحدة (PAC-ADE). وسيعمل هذا المجلس على تعميق الحوار بين المسؤولين الأمريكيين والشتات الأفريقي في الولايات المتحدة على النحو المحدد في إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه إفريقيا جنوب الصحراء. ويشجع الأمر التنفيذي الجهود المبذولة لتعزيز المساواة والفرص للشتات الأفريقي في الولايات المتحدة وتقوية الروابط الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين المجتمعات الأفريقية والشتات الأفريقي في الولايات المتحدة والعالم. وستكون هناك مبادرات للاستفادة من الشتات الأفريقي للحصول على أفكار جديدة في التعليم العالي والصناعات الإبداعية والبيئة وللتعاون مع وكالة ناسا في برامج الفضاء. ويشمل الشتات الأفريقي الأمريكيين الأفارقة بما في ذلك أحفاد الأفارقة المستعبدين، حيث يقيم حوالي 2.8 مليون مهاجر أفريقي بشكل قانوني في الولايات المتحدة.

تعزيز شراكات الأمن الغذائي

أعلنت حكومة الولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي عن شراكة استراتيجية تركز على الاستثمارات التحويلية لأنظمة الغذاء المرنة وأسواق سلسلة التوريد المتنوعة. وأعلن الرئيس بايدن أيضاً عن ملياري دولار من المساعدات الإنسانية الطارئة الجديدة لأفريقيا، وذلك بالبناء على أكثر من 11 مليار دولار من مساعدات الأمن الغذائي التي تم الإعلان عنها مؤخراً.

استراتيجية واشنطن.. أفريقيا الجديدة

- بناء مجتمعات عادلة ومنفتحة
- تعزيز الجهود الديمقراطية ومعالجة التحديات الأمنية
- مواجهة كوفيد 19 فى أفريقيا
- تشجيع مواجهة التغيرات المناخية
- الاهتمام بالتمثيل الدبلوماسى فى أفريقيا
- دعم جهود التنمية المستدامة

انعقدت القمة الأمريكية الأفريقية في سياق طرح استراتيجية "أفريقيا الجديدة" التي تم الكشف عنها خلال الجولة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن إلى القارة في أغسطس 2022 وشملت: جنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وتم الإعلان عن إصلاح شامل للسياسة الأمريكية في دول أفريقيا جنوب الصحراء لمواجهة الوجود الصيني والروسي هنا، ورغبة الولايات المتحدة لأن تكون الشريك المفضل في أفريقيا.

صدرت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تحت عنوان "استراتيجية الولايات المتحدة تجاه إفريقيا جنوب الصحراء" وسط انتقادات لعدم جدوى الدور الأمريكي في الحرب العسكرية على الجماعات المتطرفة في أفريقيا. وأخذت في عين الاعتبار الأهمية الديمغرافية المتزايدة لأفريقيا وثقلها في الأمم المتحدة، فضلاً عن مواردها الطبيعية الهائلة والفرص المتوفرة فيها. وتشير الاستراتيجية الأمريكية إلى أن بكين تتصرف في أفريقيا وكأنها ساحة لتحدي النظام الدولي القائم على قواعد ولتعزيز مصالحها التجارية والجيوسياسية الخالصة ولإضعاف علاقات الولايات المتحدة مع الشعوب والحكومات الأفريقية. أما بالنسبة لروسيا، فهي ترى أن المنطقة تمثل بيئة مستباحة للشركات شبه الحكومية والعسكرية الخاصة، وغالبًا ما تخلق حالة من عدم الاستقرار لكسب مزايا استراتيجية ومالية، واستخدام المعلومات المضللة.

وأشارت استراتيجية بايدن إلى أنه كان هناك دعم من الحزبين لمشاركة أمريكية أعمق في إفريقيا لمدة ثلاثة عقود. وقد أدى هذا التعاون إلى مجموعة من البرامج، مثل قانون النمو والفرص في أفريقيا، وخطة الرئيس الطارئة للإغاثة من الإيدز، ومؤسسة تحدي الألفية، ومبادرة الطاقة لأفريقيا، ومبادرة إطعام المستقبل، ومؤخرا، إنشاء المؤسسة الأمريكية لتمويل التنمية. إن إدارة بايدن في وضع جيد للبناء على هذا الإرث وتجديد زخم المشاركة الذي فقد مع إدارة ترامب.

وحددت الاستراتيجية عدد من الأهداف، لترسيخ الشراكة الأمريكية مع الدول الأفريقية، وتنشيط المؤسسات الأفريقية الحالية من أجل "شراكة أمريكية أفريقية في القرن الحادي والعشرين". تمثلت في:

بناء مجتمعات عادلة ومنفتحة:

من خلال زيادة المساءلة السياسية داخل الدول الأفريقية عن طريق دعم التوازن بين السلطات المختلفة كاستقلال القضاء والصحافة الاستقصائية وتشجيع الشفافية ومكافحة الفساد.

وترى الاستراتيجية أن المجتمعات المنفتحة من المرجح أن تشترك مع الولايات المتحدة فى أهداف كثيرة، كما تكون أكثر احتمالًا لمواجهة الأنشطة الضارة من قبل روسيا والصين وغيرهما.

تعزيز الجهود الديمقراطية ومعالجة التحديات الأمنية

من خلال تأييد الولايات المتحدة للديمقراطيات فى القارة ودعم منظمات المجتمع المدنى وشفافية الانتخابات، وتمكين الفئات المهمشة. والتأكيد على النهج ثلاثى الأبعاد (الدفاع والتنمية والدبلوماسية) لجهود بناء السلام.

مواجهة كوفيد 19 فى أفريقيا

من خلال دعم جهود التطعيم المستمرة وتقوية البنية التحتية للصحة العامة للاستجابة السريعة لأزمات الصحة العامة والأوبئة. وستعمل الولايات المتحدة أيضا مع الشركاء الأفارقة على دعم جهود التعافى الاقتصادى من خلال برامج مثل الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار، وهى مبادرة استثمار فى البنية التحتية من قبل مجموعة السبع بمقدار 600 مليار دولار لمنافسة مبادرة الحزام والطريق الصينية.

تشجيع مواجهة التغيرات المناخية

وتحولات الطاقة الخضراء من خلال دعم البنية التحتية المقاومة للتغيرات المناخية، والحفاظ على النظم البيئية في أفريقيا والتي تعد حصنا مهما ضد التأثيرات السلبية للمناخ. تدعم الاستراتيجية كذلك برامج الطاقة الخضراء كوسيلة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في القارة.

الاهتمام بالتمثيل الدبلوماسى فى أفريقيا

حيث كانت مناصب السفراء ومناصب المبعوثين الخاصين في أفريقيا شاغرة بشكل ملحوظ في السنوات القليلة الماضية، كما عانت العديد من البعثات الدبلوماسية من نقص مزمن في التمويل.

دعم جهود التنمية المستدامة:

من الأمن الغذائى إلى المساواة بين الجنسين، وتدعو إلى إعادة تنشيط علاقة الولايات المتحدة مع الجيوش الأفريقية والشركاء الأمنيين لتشجيع السلوك الفعال والشرعي والمسئول بين هذه الجهات الفاعلة، والتي بدورها يمكن أن تدعم المجتمعات الديمقراطية والمنفتحة في القارة. فمن الضروري أن تغير الولايات المتحدة انخراطها الأمني في أفريقيا لإعطاء الأولوية للجانب المدني أولاً.

يمكن القول انعقاد القمة الأمريكية الأفريقية في نسختها الثانية، ارتبط بطبيعة المتغيرات التي طرأت على تعامل الإدارة الأمريكية الحالية مع القارة الأفريقية مع مجيء إدارة بايدن، حيث سعت واشنطن إلى إحياء الشراكة الاستراتيجية مع دول القارة السمراء، على قاعدة التعاون بخصوص الأولويات المشتركة، متجاوزةً بذلك حالة "الفتور" التي طغت على العلاقات مع القارة الأفريقية خلال حقبة الرئيس الأسبق دونالد ترامب.

القضايا الأفريقية على أجندة القمة...

الأولويات السبع

- التغير المناخي
- الصحة
- السلم والأمن وقضايا الحوكمة
- تعزيز التعاون التجاري بين واشنطن وأفريقيا
- البنية التحتية
- الأمن الغذائي
- عضوية المؤسسات الدولية

انطلق القادة الأفارقة إلى القمة الأمريكية الأفريقية محملين بعدد من القضايا الأكثر إلحاحًا وأهمية بالنسبة لدول القارة الأفريقية، حاملين على أكتافهم آمال شعوبهم في حياة أفضل، وطموحات قارة تعاني من تحديات معقدة ومتشابكة ممتدة منذ سنوات طويلة، تتقاطع مع أزمات وتحديات عالمية جديدة، آملين في أن تحصل القارة الأفريقية على دعم حقيقي وحلول سياسية واقتصادية ملموسة لمشاكلهم وليس مجرد نوايا حسنة، وعليه جاء طرح الاتحاد الأفريقي متوافق مع الأولويات السبع التي نادى بها القادة الأفارقة وناقشتها القمة، حيث أعرب الرئيس السنغالي ماكي سال، الذي يرأس الاتحاد الأفريقي، عن أمله في أن يتمكن القادة الأمريكيون والأفريقيون من دفع شراكتهم "إلى المستوى التالي". كما طالب " سال"، خلال جلسة للزعماء في اليوم الثالث من القمة، برفع العقوبات التي تؤثر على شعب زيمبابوي، حتى يتمكن الناس من الاستمرار في محاربة التخلف والفقر.

وانتقد رئيس الاتحاد الأفريقي تشريعاً أمريكياً اعتبر أنه استهدف أفريقيا بشكل غير عادل، في إشارة واضحة إلى مشروع قانون بعنوان "مكافحة النشاطات الروسية الخبيثة في أفريقيا". ويقول المشرعون إن القانون يهدف إلى منع موسكو من استخدام أفريقيا لتجاوز العقوبات المفروضة على روسيا بعد غزو أوكرانيا. وقال سال إن الاتحاد الأفريقي يتوقع التزاماً ودعماً قويين من الولايات المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب. وأن تكون الحرب ضد الإرهاب جزءاً لا يتجزأ من الكفاح العالمي ضد هذه الآفة.

وحول أزمة الأمن الغذائي، طالب "سال" الولايات المتحدة بمساعدة الدول الأفريقية في الوصول إلى الحبوب والأسمدة، فضلا عن بناء زراعة جديدة تتسم بالمرونة وتستند إلى التكنولوجيا وتكنولوجيا الري، وتشجيع الاستثمار في هذا المجال. وكذلك أكد على أهمية منح الاتحاد الأفريقي مكانًا في مجموعة العشرين، بما يساعد في بناء تعاون قوي مع إفريقيا بطريقة أكثر ديناميكية.

في ذات السياق، أكدّ رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فقي،" أن القارة السمراء تنتظر من الولايات المتحدة دعمًا حقيقيًا وحلولا سياسية ملموسة وليس مجرد نوايا حسنة، وتحتاج إلى شراكة فعالة ودعم مالي من أجل تحقيق جدول أعمال تنمية القارة الذي يمتد إلى عام 2063". كما أشار "فقى" إلى تقارب الأهداف بين الولايات المتحدة وأفريقيا المتمثلة في أجندة الاتحاد الأفريقي 2063، وتشمل قضايا السلام والتكامل والتنمية والحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفيما يلي نستعرض الأولويات السبع التي نادى بها القادة الأفارقة:

التغير المناخي

تُعد القارة الأفريقية من أكثر مناطق العالم تأثرًا بظاهرة التغير المناخي، حيث تظهر تداعيات المناخ على القارة بشكل غير مُتناسب، تتأثر بعض المناطق بشكل أكبر من الأخرى، وتبرز منطقة الساحل الأفريقي في غرب أفريقيا، والقرن الأفريقي في شرق أفريقيا في هذا الصدد، وتتشابك أبعاد التغير المناخي -موجات الفيضانات، ونوبات الجفاف المُتكررة، وموجات الحر الشديدة، والأعاصير، وغيرها-مع آثاره المُتمثلة في الهجرة المناخية، وانعدام الأمن الغذائي والمجاعات، وتفاقم ندرة الموارد، وإشكاليات المياه النظيفة، وتدهور سُبل العيش، وانتشار الأوبئة. مما يُفرز تحديات ومخاطر أخري ناجمة عن هذا التشابك، ومنها الصراعات المناخية والعلاقات المُتداخلة مع ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة. على الرغم من صعوبات التكيف مع آثاره في أفريقيا في ظل نقص التمويل المناخي اللازم وغياب العدالة المناخية.

في هذا السياق، تقع 16 دولة من أصل 20 دولة أكثر عرضةً للتأثر بالمناخ في أفريقيا، في ظل إعلان الرئيس الأمريكي " جو بايدن" أثناء مؤتمر المناخ COP27 بمدينة شرم الشيخ، عن خطط الولايات المتحدة لتوفير أكثر

من 150 مليون دولار في شكل تمويل جديد للتكيف والمرونة، والتزام الولايات المتحدة بمساعدة البلدان والمجتمعات الضعيفة في أفريقيا على التكيف مع تأثيرات التغير المناخي وإدارتها ودعم القدرة على الصمود كجزء من عمل الاستعداد في جميع أنحاء القارة الأفريقية. ومثّلت القمة فرصة للقادة الأفارقة استخلاص الدعم للمواقف الأفريقية المشتركة بشأن التغير المناخي، والانتقال والتحول العادل للطاقة النظيفة، ودمج المساواة بين الجنسين في إجراءات التغير المناخي.

الصحة

سلطت ضراوة الأوبئة في أفريقيا - جائحة كوفيد - 19، وجدري القرود، والإيبولا، والملاريا، وفيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز"- الضوء على مرونة النظم الصحية لمواجهة الأوبئة؛ إذ تتحمل الدول الأفريقية التكلفة المزدوجة لأعباء الأمراض المرتفعة تاريخيًا والاستثمار القليل نسبيًا في البنية التحتية الصحية، وأظهرت الأبحاث حول آثار الأوبئة في هذه الدول أن المساعدات الصحية يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في عكس الآثار الاقتصادية السلبية للأوبئة. كما توجد فجوة في العاملين الصحيين، بما في ذلك الأطباء والعاملون في مجال الصحة والرعاية المجتمعية والمتخصصون في الصحة العامة في الدول الأفريقية، مع القدرة المحدودة لعمليات التصنيع الإقليمية للقاحات والاختبارات والعلاجات.

في هذا الشأن، توجد ضرورة لتعزيز النظم الصحية، وتعزيز المشاركة مع القطاع الصحي في أفريقيا بما يتجاوز زيادة المساعدات الصحية والتمويل، والحاجة إلى تعزيز أنظمة السيطرة على الأمراض والأوبئة والوقاية منها، ودعم الحلول الرقمية لتأمين مستقبل الرعاية الصحية في أفريقيا، ودعم التنفيذ الكامل لنظام الصحة العامة الجديد في أفريقيا لدفع الأمن الصحي العالمي.

السلم والأمن وقضايا الحوكمة

تواجه القارة الأفريقية مجموعة من التحديات والمشكلات الأمنية في مقدمتها ظاهرة الإرهاب الممتدة في أنحاء القارة من قبل الجماعات الإرهابية مثل تنظيمي القاعدة وداعش، حيث انتقل خطر الإرهاب من شمال مالي إلى بوركينا فاسو والنيجر، وصولاً للدول الساحلية مثل بنين وغانا وتوجو في منطقة خليج غينيا التي تُعاني من هجمات متفرقة، وتُشير بيانات مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2022 إلى اعتبار منطقة غرب أفريقيا بؤرة رئيسية للإرهاب والتطرف العنيف مع وجود أربع دول ضمن أكثر 10 دول في العالم تضررًا من الإرهاب. فضلاً عن انتشار التنظيمات الإرهابية في بؤر مختلفة ومساحات جغرافية شاسعة في شمال وشرق القارة مثل ليبيا والصومال، ووسط وجنوب القارة مثل موزمبيق وتنزانيا والكونغو الديمقراطية وأوغندا.

بالإضافة إلى، تفاقم الصراعات الداخلية والنزاعات المسلحة النشطة في دول القارة، ومنها على سبيل المثال، الصومال، ومالي، وأفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، ونيجيريا، وموزمبيق، والكونغو الديمقراطية. مع احتلال بعض الدول الأفريقية أكثر الدول هشاشة في العالم ومنها أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وإثيوبيا. والتداعيات السلبية لموجة وعدوي الانقلابات العسكرية وتعثّر المرحلة الانتقالية التي اجتاحت عددٍ كبير من دول غرب أفريقيا مثل مالي، وبوركينافاسو، وغينيا كونكاري.

في هذا الصدد، هناك ضرورة للحصول على دعم أمريكي أكبر لتعزيز إصلاحات قطاع الأمن تحديدًا في الصومال ودول الساحل الأفريقي، في ظل استمرار الهجمات المتصاعدة من قبل الجماعات الإرهابية، والدعم الأمني في مواجهة التحديات وعدم وتعزيز الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي، والتعاون بشكل أكبر في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. بالإضافة إلى ضرورة تواجد الدعم اللازم للتحولات السياسية والديمقراطية ومكافحة

الفساد، والجهود في مجالات المصالحة وتعزيز أنظمة العدالة، وتعزيز جهود حماية المرأة في مناطق الصراعات، وضرورة اعتماد النهج ثلاثي الأبعاد على الدفاع والتنمية والدبلوماسية كطريقة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في أفريقيا.

تعزيز التعاون التجاري بين واشنطن وأفريقيا

أفريقيا في طريقها لأن تصبح أكبر سوق في العالم من خلال تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (Af-CFTA)، ومن ثم تسعى الدول الأفريقية لجذب مزيد من الشراكات الدولية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لزيادة قدرة الشركات الأفريقية على المنافسة وتعزيز اندماج الاقتصادات الافريقية في الاقتصاد العالمي، كما تستهدف البلدان الأفريقية الجهود الأمريكية لتطوير الصناعات الرئيسية التي تلعب الولايات المتحدة دورًا رئيسيا فيها، بما في ذلك صناعة السيارات، والمستحضرات الصيدلانية، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووضع استراتيجيات لجذب الاستثمارات في البنية التحتية الحيوية للقارة.

في سياق متصل، مع اقتراب موعد انتهاء العمل بقانون النمو والفرص الأفريقي (AGOA) بحلول عام 2025، الذي يمثل حجر الأساس في العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وأفريقيا جنوب الصحراء، وفي ظل المستقبل المُبهم لمصير (أجوا) وترتيبات الشراكة الاقتصادية ما بعد عام 2025، حاول القادة الأفارقة خلال القمة الضغط من أجل تمديد العمل بقانون أجوا حتى عام 2035، وتوسيع العمل به ليشمل 5000 سلعة إضافية إلى جانب 1800 سلعة تتمتع بالفعل بوصول معفي إلى السوق الأمريكي.

فضلا عن رغبة الدول الأفريقية في تعزيز التعاون الاقتصادي بين أفريقيا والولايات المتحدة، وتوسيع التجارة والاستثمار في الاتجاهين، ودعم التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتذليل العقبات التي تؤثر على التجارة بين الولايات المتحدة وأفريقيا.

البنية التحتية

تعمل البلدان الأفريقية على تطوير استراتيجيات للتوفيق بين الحاجة إلى توسيع نطاق الحصول على الكهرباء لنحو 600 مليون مواطن - نصف سكان أفريقيا جنوب الصحراء - على المدى القريب، مع أولوية بناء نظام طاقة مستدام قائم على الطاقة النظيفة على المدى الطويل، في ظل مواكبة التأثيرات المتزايدة لتغير المناخ، وفي سبيل تحقيق ذلك، تحتاج الدول الأفريقية إلى جذب مزيد من الإستثمارات الأجنبية، والمساعدات والدعم، لتمويل كل من الانتقال طويل الأجل بعيدًا عن الوقود الأحفوري، والذي يمثل 46 في المائة من مزيج الطاقة الحالي في القارة، والانتقال قصير الأجل من خلال توسيع الوصول إلى الكهرباء، مع دعم الدور المتنامي الذي ستلعبه إفريقيا في أمن الطاقة الدولي، وسط الأزمات المتداخلة لوباء كوفيد19- ونقص الطاقة العالمي الناجم عن الحرب الروسية الأوكرانية، ما يستدعي الحاجة إلى حلول مبتكرة.

تأسيسًا على ذلك، يسعى القادة الأفارقة إلى إشراك أوسع للولايات المتحدة في تحقيق الأهداف المرجوة، من خلال الإستفادة من الشراكات القائمة بين الولايات المتحدة وأفريقيا، مثل الشراكة الانتقالية للطاقة العادلة في جنوب إفريقيا (JETP)، وجذب الاستثمار المطلوب ودمج أسواق الطاقة الأفريقية عبر القارة والعالم.

بالاضافة لذلك، تمتلك القارة الأفريقية أسرع عدد من مستخدمي الإنترنت نموًا في العالم، ويمكن أن يؤدي تسريع التوسع في الاتصال الرقمي والوصول والشراكة والابتكار إلى تحفيز النمو الاقتصادي ودعم القارة للتغلب على التحديات التي لا تعد ولا تحصى، مع توفير الفرص للحكومات لتعزيز الإدماج والشفافية، ومكافحة الفساد والحكم الرشيد من خلال الاستفادة من خدمات الحكومة الإلكترونية، ومع ذلك تحتاج الدول الأفريقية إلى نحو 10 مليار دولار سنويًا لتوسيع الوصول إلى الشبكة والاتصالات الأساسية العالمية، وهو رقم يصعب على دول القارة

توفيره في ظل التحديات المحلية والإقليمية والعالمية التي تضرب اقتصاداتها.

ومن ثم، مثلت القمة فرصة لمناقشة الفرص والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة وإفريقيا للتعاون بشكل أفضل لتعزيز الاقتصاد الرقمي الديناميكي في إفريقيا، وتوسيع البنية التحتية للإنترنت، وتعزيز الاتصال الشامل والآمن والمستدام، فضلا عن تحسين المهارات الرقمية ومحو الأمية، وتعزيز بيئة تمكينية تزيد من إمكانات استراتيجية التحول الرقمي للاتحاد الأفريقي لإنشاء سوق رقمي شامل وآمن في إفريقيا بحلول عام 2030 مع التجارة الرقمية والهوية الرقمية والاقتصاد الرقمي.

الأمن الغذائي

أدى الأثر المركب لوباء كوفيد19-، وارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة، بالإضافة إلى الصراعات الداخلية، وتبعات الحرب الروسية الأوكرانية، فضلا عن أزمة المناخ، وما يتبعها من فترات جفاف ممتدة وفيضانات كارثية، إلى معاناة ما يزيد عن 800 مليون أفريقي من درجة من درجات انعدام الأمن الغذائي، بينهم حوالي 346 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وهم بحاجة إلى مساعدة إنسانية طارئة، مما يعني أن ربع سكان القارّة ليس لديهم ما يكفي من الطعام، فضلا عن تعرض أجزاء من الصومال وإثيوبيا إلى خطر المجاعة، حيث تسبب الجفاف الذي استمر لعدة سنوات في القرن الأفريقي في حدوث حالة طوارئ إنسانية وخيمة. وهو ما دفع القادة الأفارقة إلى الدفع بقضية الأمن الغذائي على رأس أولوياتهم في القمة الأمريكية الأفريقية بهدف جذب مزيد من المساعدات والاستثمارات لتلبية الاحتياجات الفورية والحادة من الأغذية والأسمدة على المدى القصير - بما في ذلك المساعدات الغذائية الطارئة وتأمين مصادر أكثر تنوعًا ومرونة من الحبوب والأسمدة ومعالجة الإمدادات الغذائية التي تعطلت - وتعزيز الاستثمارات التحويلية في النظم الغذائية المستدامة والمرنة على المدى المتوسط إلى المدى الطويل، بالإضافة إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لإطلاق العنان لإمكانات الأعمال التجارية الزراعية في إفريقيا مع زيادة الإنتاجية، وتعزيز سلاسل القيمة، والاندماج الأفضل في سلاسل التوريد العالمية. والمطالبة بوفاءً الرئيس بايدن بإلتزامه في سبتمبر 2021 بقيمة 5 مليار دولار على مدى خمس سنوات لبرامج "الغذاء للمستقبل" الذي تستفيد منه الدول الأفريقية.

تحديد وسائل لأفريقيا لتأمين مصادر أكثر تنوعًا ومرونة من الحبوب والأسمدة - على المدى القريب جدًا وعلى أساس تجاري - لتلبية احتياجاتها العاجلة.

عضوية المؤسسات الدولية

تلعب المؤسسات الدولية دورًا رئيسيا في القضايا الهامة التي تصيغ النظام العالمي الجديد وتتحكم في مصائر الدول، وبينما يظل التمثيل الأفريقي في مثل هذه المؤسسات ضئيل أو يكاد يكون منعدم، ستظل القارة مفعول به وليس فاعل مشارك في تحديد مصيره، وهو ما دفع القادة الأفارقة للمطالبة بمقعد دائم في مجلس الأمن، وآخر في مجموعة العشرين، حيث تعد جنوب إفريقيا حاليًا العضو الوحيد في مجموعة العشرين من إفريقيا، بينما يتكون الاتحاد الأفريقي من 55 دولة عضو، ومن ثم ينادي القادة الأفارقة بمقعد آخر دائم للاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين، حيث أن إضافة الاتحاد الأفريقي إلى مجموعة العشرين للاقتصادات الرئيسية سيعطي واحدة من أسرع مناطق العالم نمواً صوتاً أكبر لتعزيز مصالحها، خاصة في القضايا المتعلقة بالاستفادة من مبادرات إعادة هيكلة الديون، كما أنها ستمنحهم دورًا أكبر في القضايا الرئيسية مثل الاستجابة لوباء كوفيد 19-، وتغير المناخ، وسط إحباط متزايد من أن الدول الغنية لا تتحمل المسؤولية الكافية لسنوات من الاستخدام المتفشي للوقود الأحفوري الذي ساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري.

المشاركة المصرية في القمة..
تأكيد فاعلية السياسة الخارجية

- تحركات مصرية فاعلة
- رسائل ودلالات مهمة

كانت القمة الأمريكية الأفريقية في نسختها الثانية، تعبيراً عن درجة الفاعلية والنشاط التي وصلت إليها الدبلوماسية المصرية في عهد الجمهورية الجديدة، خصوصاً فيما يتعلق بالتعاطي مع القضايا الأفريقية والإقليمية، وهو التعاطي الذي يتسم بـ "الشمولية" على مستوى معالجة القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، في وقت يعاني فيه النظام الدولي من أزمات بنيوية عميقة، في ظل حالة التنافس والصراع بين القوى الكبرى في العالم، لكن الدبلوماسية المصرية أثبتت قدرة مصر على التعاطي بشكل متوازن مع هذه الحالة، في ضوء محددات السياسة الخارجية المصرية، والمصالح الوطنية المصرية، وهي الدبلوماسية التي تجسدت في طبيعة ونوعية المباحثات التي عُقدت في واشنطن على هامش القمة، وأسفرت عن العديد من المخرجات والنتائج الإيجابية، وقد تجلت درجة فاعلية الدبلوماسية المصرية في القمة الأمريكية الأفريقية في نسختها الثانية، من خلال ثلاث مستويات رئيسية من التحركات والمباحثات، الأول سياسي، والثاني اقتصادي، والثالث أمني وعسكري، حيث كانت القمة فرصة بالنسبة للدولة المصرية ممثلةً في الرئيس عبد الفتاح السيسي، للتعبير عن رؤيتها إزاء كافة الإشكالات والقضايا الأفريقية في هذه الملفات، في ضوء المحددات الحاكمة للسياسة الخارجية المصرية للجمهورية الجديدة.

تحركات مصرية فاعلة

اتسمت المباحثات الخاصة بالدولة المصرية، على هامش انعقاد القمة الأمريكية الأفريقية، بالثراء والتنوع، والقدرة على إرسال رسائل واضحة، تؤكد على رؤية وثوابت مصر على مستوى التعاطي مع التحديات الأفريقية، وكذا عدد من القضايا الإقليمية والدولية، ويمكن تناول أبرز المباحثات الخاصة بالرئيس في واشنطن، وذلك على النحو التالي:

1. **مباحثات سياسية:** ركزت تحركات ومباحثات الرئيس عبد الفتاح السيسي، في واشنطن في جانب كبير منها، على الشق السياسي، وهو ما يمكن إبرازه على النحو التالي:

- **إشادة بالدبلوماسية الشعبية المصرية:** سادت مظاهر الحفاوة والحشد على تعاطي الجالية المصرية في الولايات المتحدة مع مشاركة الرئيس عبد الفتاح

السيسي في القمة الأخيرة، في مشهد يمثل تجسيداً للدبلوماسية المصرية الشعبية ممثلةً في أبناء الدولة بالخارج، ومن جهته توجه الرئيس بالتحية إلى الجالية المصرية فى الولايات المتحدة الأمريكية، لحفاوة الاستقبال التي أظهروها طوال فترة إقامته في واشنطن، مؤكداً أن مصر قيادةً وحكومةً دائماً وأبداً تعمل لدعم أبناءها في الداخل والخارج ولن تدخر جهداً فى خدمة شعبها العظيم.

- **مباحثات مع قيادات الحزب الجمهوري:** في إطار مباحثاته مع دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة، شارك السيد الرئيس بمقر إقامته بواشنطن، في إفطار عمل مع عدد من القيادات الجمهورية بمجلس النواب الأمريكى، وهو اللقاء الذي شهد التأكيد على أن مصر تمثل حليفاً رئيسياً للولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن التأكيد على التقدير الكبير لدور مصر المحوري كركيزة للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط والقارة الأفريقية، إلى جانب جهود مصر الناجحة في التصدي لخطر الإرهاب والفكر المتطرف وإرساء مفاهيم التسامح الديني، ومساعيها المتزنة الرشيدة بقيادة السيد الرئيس للتوصل إلى حلول لمختلف الأزمات التي تمر بها المنطقة.

- **مأدبة عشاء مع الرئيس جو بايدن:** شارك الرئيس عبد الفتاح السيسي في مأدبة عشاء للزعماء الأفارقة المشاركين فى القمة الأمريكية الأفريقية، بدعوة من الرئيس جو بايدن، وهي المأدبة التي شهدت لقاء الرئيس بعدد من الزعماء الأفارقة، ودوائر صنع القرار في الولايات المتحدة.

- **اللقاء بوزير الخارجية الأمريكي:** في إطار النشاط الدبلوماسي المصري في القمة، التقى الرئيس عبد الفتاح السيسي بوزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، الذي أشار إلى ترحيبه بزيارة الرئيس إلى واشنطن، معتبراً أنها تأتى في اطار دعم مسيرة العلاقات بين البلدين والشعبين الصديقين على نحو بناء وإيجابي، مؤكداً التزام الإدارة الأمريكية بتعزيز أطر التعاون المشترك مع مصر في مختلف المجالات، ودعم جهود مصر الحثيثة في السعى نحو تحقيق الامن والاستقرار والتنمية في المنطقة، كما تم التباحث حول عدد من الملفات الإقليمية، ذات الاهتمام المشترك خاصة قضية سد النهضة الإثيوبي.

- **استقبال أصدقاء مصر في الكونجرس:** استقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي أعضاء تجمع أصدقاء مصر في الكونجرس الأمريكى من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، والذين أكدوا بدورهم على أن الولايات المتحدة لن تنسى فضل مصر فى فتح باب السلام ونشر ثقافة التعايش المشترك فى منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن التأكيد على حيوية ومحورية الدور المصري في القضية الفلسطينية، وكذا التأكيد على ضرورة التكاتف من أجل مواجهة التداعيات السلبية على الاقتصاد وأمن الطاقة والغذاء بسبب أزمة جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية.

- **مباحثات مع السيناتور "ليندسي جراهام":** في إطار مباحثاته مع دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة، استقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي، السيناتور "ليندسي جراهام"، عضو مجلس الشيوخ الأمريكي، وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأن السيناتور "ليندسي جراهام" رحب بزيارة السيد الرئيس إلى الولايات المتحدة، مشيداً بمتانة العلاقات التي تجمع بين البلدين الصديقين، ومعرباً عن التطلع لتعزيز وتطوير الشراكة الاستراتيجية التي تربط بينهما ونقلها إلى آفاق أرحب خلال المرحلة المقبلة في مختلف المجالات، ومن جانبه أعرب السيد الرئيس عن تقدير مصر للعلاقات المتميزة الممتدة عبر عقود بين البلدين الصديقين، ومشيراً في هذا الإطار إلى حرص مصر على مواصلة الارتقاء بهذه الشراكة وتعزيزها في مختلف مجالات التعاون المشترك.

- **مناقشات مع قادة المنظمات اليهودية الأمريكية:** التقى السيد الرئيس في مقر إقامته بالعاصمة واشنطن، عدداً من قادة المنظمات اليهودية الأمريكية، وهو اللقاء الذي شهد التوافق والتأكيد على عمق العلاقات الاستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة، مع التأكيد على أهمية تكثيف التعاون والتنسيق بين البلدين الصديقين تجاه مختلف الموضوعات والملفات الدولية، فضلاً عن تأكيد الرئيس على أن مصر ستظل داعمة لأي جهد مخلص يضمن التوصل لحل عادل ودائم للقضية الفلسطينية استنادا إلى قرارات ومرجعيات الشرعية الدولية وحل الدولتين على نحو يضمن الحقوق الأصيلة للشعب الفلسطيني.

- **التباحث مع رئيس المجلس الرئاسي الليبي:** التقى الرئيس عبد الفتاح السيسي برئيس المجلس الرئاسي الليبي السيد محمد المنفي، وذلك على هامش فعاليات القمة، وهو اللقاء الذي شهد التأكيد على موقف مصر الثابت على مستوى دعم المجلس الرئاسي الليبي، وضرورة الدفع باتجاه تهيئة الظروف لاستكمال الاستحقاقات السياسية المؤجلة في ليبيا، كما شهد اللقاء التأكيد على التقدير الليبي الحكومي والشعبي للدور المصري لحفظ الأمن والاستقرار في ليبيا.

مباحثات اقتصادية

حظي الملف الاقتصادي بهامش كبير في مباحثات السيد الرئيس في واشنطن، مع القادة والزعماء ودوائر صنع القرار المختلف، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

- **حضور البعد الاقتصادي في اللقاء مع "بلينكن":** لم تقتصر مباحثات السيد الرئيس مع وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، على الجوانب السياسية المرتبطة بالقضايا الإقليمية والعلاقات الثنائية بين البلدين، بل امتدت لتشمل بعض القضايا الاقتصادية المهمة، حيث شهد اللقاء تبادل وجهات النظر حول مجمل القضايا الاقتصادية الأفريقية، إذ شدد السيد الرئيس على أن القارة الأفريقية تحتاج إلى بنية أساسية قارية مكتملة الأركان تدعم تنفيذ الجهود والمبادرات التي تستهدف الدول الأفريقية، مقترحاً أن يكون ذلك من خلال مشروع دولي ضخم يحشد الموارد والدعم من الدول الكبرى والخبرات التنموية العالمية لبلورة رؤية شاملة لتلك البنية الأساسية التي تُعتبر حتمية لنجاح جهود التنمية في القارة.

- **المشاركة في جلسة تعزيز الأمن الغذائي:** شارك الرئيس عبد الفتاح السيسي بفاعلية في جلسة "تعزيز الأمن الغذائي والنظم الغذائية"، ضمن أعمال اليوم الثالث والأخير للقمة، وأشار خلال كلمته بالجلسة إلى ضرورة التركيز على والتعاطي مع تأثير الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، وخاصةً تداعيات الحرب في أوكرانيا وأزمة الطاقة في أوروبا وأزمة الغذاء في الدول النامية نتيجة نقص الإمدادات وغلاء أسعار سلات الغذاء العالمي، منوهاً إلى أولوية ملف الأمن الغذائي بالنسبة لدول القارة الأفريقية، ومشدداً على ضرورة العمل على تحقيق التنمية الشاملة لدول القارة.

- **حضور مأدبة العشاء لغرفة التجارة الأمريكية:** شارك الرئيس عبدالفتاح السيسي، في مأدبة العشاء التي أقامتها غرفة التجارة الأمريكية على شرفه، وذلك بمناسبة مرور 100 عام على تأسيس العلاقات بين مصر والولايات المتحدة، بحضور كلٍ من سوزان كلارك الرئيس التنفيذي للغرفة التجارية الأمريكية، وجون كريستمان رئيس مجلس الأعمال المصري الأمريكي، بالإضافة إلى رؤساء ومديري العديد من كبرى الشركات الأمريكية.

وأكد الرئيس حرص مصر على التواصل المستمر مع المستثمرين للتعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجههم والعمل على حلها وتذليل كافة العقبات أمامهم، معرباً عن تقديره للدور الذي تقوم به غرفة التجارة الأمريكية ومجلس الأعمال المصري الأمريكي في دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والولايات المتحدة، ومشيراً إلى أهمية دور القطاع الخاص في هذا الإطار كقاطرة للنمو من خلال زيادة الاستثمارات ونقل المعرفة والخبرات بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين.

وأشاد الحضور بالتقدم المحرز في إطار جهود الإصلاح الاقتصادي في مصر، لاسيما من خلال التدابير التي تم اتخاذها لتحسين بيئة الاستثمار وتشجيعه، فضلاً عن المشروعات القومية الكبرى الجاري تنفيذها، والتي أسهمت في أن تكون مصر نموذجاً وقصة نجاح يحتذى بها على الصعيد الدولي، خاصةً في ظل الصمود الذي أبداه الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات العالمية المتلاحقة مؤخراً، وعلى رأسها جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية، وتحقيقه نمواً إيجابياً فاق التوقعات وتفوق على العديد من الاقتصادات الناشئة على مستوى العالم، مع الإعراب عن الحرص على العمل خلال الفترة المقبلة على تعزيز الاستثمارات الأمريكية في مصر في مختلف المجالات، لاسيما الصحة والتكنولوجيا والسياحة، إلى جانب مجال الطاقة خاصة الجديدة والمتجددة.

- **استقبال رئيس البنك الدولي:** استقبل السيد الرئيس في مقر إقامته في واشنطن، ديفيد مالباس، رئيس البنك الدولي، وشهد اللقاء التأكيد على الحرص

المتبادل على تطوير أطر التعاون لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة المصرية، مما ساهم في وصول الحكومة المصرية لاتفاق مع صندوق النقد الدولي، كما شهد اللقاء التشديد على أهمية جعل مصر نموذجًا يحتذى به للدول الناشئة في تنفيذ خطط الإصلاح الاقتصادي وتحقيق معدلات النمو الإيجابي، وتعميق الشراكة في مجالات البنية التحتية، والطاقة الجديدة والمتجددة، وتعظيم دور القطاع الخاص في عملية التنمية، وهو ما يتطابق مع الأهداف التي تتناولها الأجندة الأمريكية خلال اعمال القمة بالاعتماد على مصر كركيزة لتطوير البنية التحتية الداخلية ومشروعات الربط القاري لتعظيم الاستفادة المشتركة.

مباحثات أمنية وعسكرية

شهدت مباحثات السيد الرئيس على هامش القمة الأمريكية الأفريقية، حضوراً كبيراً للملف الأمني والعسكري، سواءً على مستوى العلاقات الثنائية مع واشنطن، أو على مستوى دور مصر الأمني في المنطقة والعالم، وذلك على النحو التالي:

- **مباحثات مع وزير الدفاع الأمريكي:** أجرى الرئيس عبد الفتاح السيسي زيارة لمقر وزارة الدفاع الأمريكي "البنتاجون"، ليُكون بذلك الرئيس الوحيد من بين الزعماء المشاركين في القمة، الذي يقوم بزيارة للبنتاجون، ويكتب كلمة في سجل الشرف الخاص بوزارة الدفاع الأمريكية، وعلى هامش مباحثاته مع "السيسي"، أكد وزير الدفاع الأمريكي تشرفه بزيارة السيد الرئيس لمقر وزارة الدفاع الامريكية البنتاجون، مؤكداً على التقدير البالغ لجهود السيد الرئيس الشخصية وروح القيادة شديدة الاتزان والفاعلية لتحقيق الأمن والاستقرار والتهدئة في ليس فقط في الشرق الأوسط وأفريقيا بل على المستوى العالمى، وتجاه مختلف القضايا والأزمات الدولية، وذلك امتداداً لدور مصر التاريخى السباق في إرساء ونشر ثقافة السلام والعيش المشترك في المنطقة، وهو الدور الهام جداً للولايات المتحدة التي تعول عليه وتدعم قدراته.

- **اللقاء بمستشار الأمن القومي الأمريكي:** في إطار مباحثات الرئيس ذات الطابع الأمني، التقى "السيسي" بمستشار الأمن القومي جيك سوليفان، وثمن اللقاء دور مصر تحت قيادة الرئيس السيسى في تدعيم الأمن والاستقرار بمحيطها الإقليمي، وتم التأكيد على الحرص المتبادل على تعزيز وتطوير علاقات الشراكة الاستراتيجية خاصةً على صعيد التعاون الأمني والعسكري.

رسائل ودلالات مهمة

شهدت مباحثات الرئيس عبد الفتاح السيسي، التأكيد على العديد من المعاني وإيصال العديد من الرسائل المهمة، التي تتوافق ومحددات وركائز السياسة الخارجية المصرية لدولة ما بعد ثورة 30 يونيو، ويمكن إجمال هذه الرسائل على النحو التالي:

- **فاعلية الدبلوماسية الشعبية المصرية:** عبرت الحفاوة التي استقبلت بها الجالية المصرية في واشنطن، لزيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي ومشاركته في القمة، عن الفاعلية الكبيرة للدبلوماسية الشعبية المصرية، في مقابل خفوت محاولات جماعة الإخوان المسلمين إفساد مثل هذه الزيارات، وذلك في ضوء تثبيت الجمهورية الجديدة لأركانها، على المستوى الشعبي والدولي، وفي المقابل حالة الآفول التي تشهدها الجماعة الإرهابية.

- **استراتيجية العلاقات المصرية الأمريكية:** أكدت مباحثات الرئيس عبد الفتاح السيسي مع دوائر صنع القرار والساسة في الولايات المتحدة، على استراتيجية العلاقات الأمريكية المصرية على كافة المستويات، والحرص المتبادل على تعزيز هذه الشراكة بما يتوافق وحجم التهديدات والتحديات الدولية الراهنة، وبما يتجاوب مع المتغيرات الكبيرة التي يشهدها الإقليم والعالم، وقد تعززت هذه العلاقات في ضوء المقاربة الواقعية التي تبنتها إدارة "بايدن" على مستوى إدارة علاقاتها مع مصر، وعودة ما تصفه بعض الدوائر بـ "الأسس التقليدية" للعلاقات الأمريكية المصرية.

- **محورية الدور المصري في الشرق الأوسط وأفريقيا:** أكد جل الساسة الذين التقوا بالرئيس عبد الفتاح السيسي، على الدور المحوري الذي تلعبه مصر في منطقتي الشرق الأوسط وأفريقيا، والعالم، واعتبروا أن مصر تمثل ضامن رئيسي للأمن والاستقرار في المنطقة، وفي هذا السياق حرص السيد الرئيس على التأكيد على أن الأمن الإقليمي سواءً على مستوى الشرق الأوسط أو أفريقيا، هو ضامن ومحدد رئيسي لمنظومة الأمن العالمي ككل، في ضوء الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية للمنطقتين، وكذا حجم المصالح الدولية فيهما.

ويُعبر عن هذه القيمة التي تحظى بها الدولة المصرية، الإشادة بالدور المصري في القيضة الفلسطينية، والأزمة الليبية، فضلاً عن دورها في الشرق الأوسط وشرق المتوسط والبحر الأحمر وأفريقيا، وهو ما أكد عليه كافة المسؤولين الذين التقى بهم الرئيس، بل إن هذه الدوائر والمسؤولين دعوا إلى تعظيم الدور المصري على مستوى حلحلة الأزمات التي تمر بها المنطقة، خصوصاً القضية الفلسطينية، التي تعد مصر اللاعب الإقليمي الأهم فيها.

- **المقاربة المصرية لحل النزاعات المسلحة ومواجهة الإرهاب:** شهدت القمة الأمريكية الأفريقية، إشادة واسعة بالتجربة المصرية لمكافحة التطرف والإرهاب، وإرساء قيم الاعتدال والتسامح، فضلاً عن التأكيد على محورية الدور المصري على مستوى التعامل مع الأزمات الداخلية في بعض الدول، وهو التعامل الذي يقوم على أولوية الحلول السياسية، والوساطة بين الفرقاء المختلفين.

وقد أكدت مصر في هذا الصدد على ثوابتها على مستوى تسوية الأزمات ذات الطابع الأمني في القارة الأفريقية من خلال إيجاد حلول سلمية والتأكيد على ضرورة الحفاظ على الدول الوطنية ومؤسساتها، فضلاً

عن ضرورة تحييد هذه الأزمات عن الحسابات والأجندات الخارجية الخاصة ببعض الأطراف، وكذا ضرورة تفكيك الميليشيات ومواجهة الفاعلين المسلحين من دون الدول، وقد عبر الرئيس عن ذلك بشكل واضح في مباحثاته مع رئيس المجلس الرئاسي الليبي.

وفيما يتعلق بملف مواجهة الإرهاب، أكدت مصر على الطابع الشمولي لاستراتيجيتها الخاصة بمكافحة الإرهاب، من حيث ضرورة مواجهة التطرف، والتعامل مع السياقات والبيئات المولدة للفعل الإرهابي، كما أكدت مصر على ضرورة تبني نهج جديد على مستوى الشراكة في مجال مكافحة الإرهاب في أفريقيا، على قاعدة تقاسم الأعباء بين الشركاء المعنيين بهذا الملف.

- **الترويج للتجربة الاقتصادية المصرية:** حققت مباحثات الرئيس في واشنطن مكاسب مهمة على مستوى إبراز نقاط قوة الاقتصاد المصري، بما يُكسب الدولة المصرية ثقة المؤسسات الدولية، وبما يدفع حركة الاستثمار، واعتبار مصر منطلقاً لعرض تحديات القارة، ونموذجاً لمواجهة أزمة الأمن الغذائي، ومفتاحاً للربط القاري من خلال توقيع مذكرة تفاهم بين الولايات المتحدة واتفاقية التجارة الحرة، والتأكيد على مخرجات قمة المناخ من ضرورة توفير التمويلات اللازمة للقارة، وأولوية تخفيف أعباء الديون، ونقل التكنولوجيا الزراعية الميسرة للقارة الأفريقية، وفتح حركة التجارة عبر اتفاقية التجارة الحرة التكاملية، ودعم الدول الكبرى للاستثمار في البنية التحتية، وتيسير سبل الإقراض، بجانب تحسين سبل الوصول للطاقة النظيفة والمتجددة، وأخيراً إنشاء "كابل" يربط جنوب شرق آسيا وأوروبا عبر مصر والقرن الأفريقي، ودعم سبل نقل وتوطين التكنولوجيا في القارة.

- **حضور كبير لملف سد النهضة:** يجد المتابع لمباحثات الرئيس في واشنطن، أن ملف سد النهضة والأمن المائي لمصر، حظي بهامش كبير في هذه المباحثات، حيث أكد الرئيس على أن هذا الملف يمثل قضية أمن قومي بالنسبة للدولة المصرية، وبدوره أكد الجانب الأمريكي ممثلاً في وزير الخارجية أنتوني بلينكن، على الدعم الأمريكي لحل هذا الملف بشكل يضمن مصالح جميع الأطراف بما يحفظ الأهمية التي تمثلها مياه النيل.

ما يُعبر عن استغلال مصري قوي للحدث الدولي لعرض وجهة النظر المصرية بخصوص السد وما يحمله من تهديدات بالنسبة للأمن المائي والقومي المصري وكذا السوداني، وما يُنذر به استمرار النهج الإثيوبي الانفرادي والمتعنت من تهديد للسلم والأمن في المنطقة، وقد كان مبدأ "الصبر الاستراتيجي"، وكذا طرق الأبواب الدبلوماسية العالمية، من أجل الضغط على إثيوبيا للوصول إلى اتفاق ملزم يحافظ على الأمن المائي المصري، أحد الركائز الأساسية للتعاطي المصري مع قضية سد النهضة في الحقبة الحالية.

يمكن القول إن المشاركة المصرية في القمة الأمريكية الأفريقية في نسختها الثانية، اكتسبت أهمية خاصة، حيث أكدت هذه المشاركة من جانب على العلاقات الاستراتيجية المصرية الأمريكية، ومن جانب آخر على محورية الدور المصري في القارة الأفريقية، خصوصاً وأن مصر حملت في السنوات الأخيرة على عاتقها عبئ إيصال صوت القارة الأفريقية والتحديات التي تواجهها إلى المجتمع الدولي.

مخرجات القمة

عكس جدول أعمال القمة وتحديد القضايا والأجندة، طبيعة الأولويات المشتركة التي هدفت الإدارة الأمريكية التركيز عليها كأطر ومحددات لإعادة صياغة العلاقات الأمريكية الإفريقية. إذ وضعت مجموعة من المحددات القضايا والمتمثلة في: تعزيز المشاركة الاقتصادية الجديدة، تعزيز السلام والأمن والحكم الرشيد، وتعزيز الالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، والتعاون لتعزيز الأمن الصحي الإقليمي والعالمي، وتعزيز الأمن الغذائي والاستجابة لأزمة المناخ، وتعظيم علاقات الشتات وتعزيز التعلم والقيادة الشبابية.

عززت القمة أطر التعاون والاستثمار بين الولايات المتحدة والدول الإفريقية في المجالات المتعددة، من خلال تكثيف الاستثمارات في مجالات التعاون المشترك، ونتج عن القمة مجموعة من المخرجات والتعهدات الأمريكية:

في مجالات التجارة والاستثمار

- توقيع الولايات المتحدة مذكرة تفاهم تاريخية مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الجديدة.
- وفي هذا المجال وقعت مؤسسة تحدي الألفية الأمريكية MCC اتفاقًا بقيمة 500 مليون دولار لبناء الطرق وصيانتها مع حكومتي النيجر وبنين. ومن المتوقع أن تخصص المؤسسة 2.5 مليار دولار إضافية خلال السنوات المقبلة في كافة المجالات من الزراعة إلى النقل إلى الوصول للطاقة.
- أعلنت مؤسسة تحدي الألفية عن 4 اتفاقيات مشتركة مع " جامبيا" و " توجو" لتعزيز التنمية الاقتصادية، واتفاقية مع السنغال لتعزيز الروابط الإقليمية، وبرنامج مع موريتانيا للمساعدة في تعزيز الحكم الديمقراطي.
- كذلك أعلنت مجموعة الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية تعبئة نحو 8 مليار دولار للعمل على استبدال محطات الطاقة التي تعمل بالفحم لمصادر الطاقة المتجددة، إضافة إلى تعبئة 2 مليار دولار.
- لبناء مشاريع الطاقة الشمسية في أنجولا، علاوة على كابل اتصالات عالي السرعة بقيمة 600 مليون دولار للربط بين جنوب شرق آسيا وأوروبا عبر مصر والقرن الإفريقي، بما يسهم في توفير اتصال بالإنترنت عالي السرعة للبلدان على طول الطريق.

دعم الابتكار وريادة الأعمال في جميع أنحاء إفريقيا

- وذلك من خلال تطوير الاستثمار في رأس المال البشري، جنبًا إلى جنب مع تطوير الشراكة في البنية التحتية العالمية. وفي هذا الإطار أعلنت " مؤسسة تمويل التنمية الأمريكية" عن استثمارات بقيمة 370 مليون دولار أمريكي؛ بواقع 100 مليون دولار لزيادة الطاقة النظيفة في إفريقيا جنوب الصحراء، و20 مليون دولار لتوفير التمويل للأسمدة لمساعدة المزارعين، 10 ملايين دولار لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة على توفير مياه الشرب النظيفة في جميع أنحاء القارة.

مبادرة جديدة للتحول الرقمي مع إفريقيا

- أعلن الرئيس بايدن عن العمل مع الكونجرس لاستثمار 350 مليار دولار لتسهل مشاركة الناس في الاقتصاد الرقمي، بما يعمل على توفير وصول 100 مليون شخص للإنترنت في جميع أنحاء إفريقيا بحلول 2025. وتعد شركات التجارة الرقمية وشركات خدمات الأمن السيبراني واحدة من المستهدفات في هذا المجال.
- استثمارات بقيمة 800 مليون دولار لحماية البلدان الإفريقية من التهديدات السيبرانية، إضافة إلى ضخ استثمارات في شركة فيزا بقيمة مليار دولار على مدار السنوات الخمس المقبلة لتوسيع نطاق عملياتها في القارة. وفي الإجمال حقق المنتدى استثمارات بقيمة 15 مليار دولار في صفقات جديدة في القارة.

صفقات تمّ الإعلان عنها خلال منتدى الأعمال

- توقيع صفقة بقيمة 150 مليون دولار للاستثمار في التنقيب عن المعادن في زامبيا، بما يتماشى مع السياسة الوطنية للنحاس في زامبيا لعام 2022.
- تقديم شركات الطاقة النظيفة في الولايات المتحدة عروض استثمارية وصفقات تصل إلى 350 مليون دولار
- بناء " Yeleen Enterpris" منشأة لتصنيع مستحضرات التجميل بقيمة 55 مليون دولار لدعم وتمكين النساء في سوق العمل.
- استثمار شركة التكنولوجيا الصحية " إم فارما" 43 مليون دولار في نيجيريا لبناء برنامج مهمته ضمان وصول الجميع للرعاية الصحية بخدمات معقولة، من خلال الاستثمار في المرافق في جميع أنحاء البلاد.
- قيام شركات التكنولوجيا " جوجل، مايكروسوفت، ميتا" بتقديم استثمارات بقيمة 500 مليون دولار لتوفير بنية تحتية تكنولوجية آمنة قادرة على المنافسة وتشجيع الحكومات الإفريقية على إعطاء الأولوية للبنية التحتية.
- توفير عقود لتصدير وتوفير الأمن السيبراني بقيمة 858 مليون دلار في النيجر وكوت ديفوار وبوركينا فاسو والكونغو برازافيل وبنين والكاميرون، تقوم عليها شركة التكنولوجيا متعددة الجنسية التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرًا لها " سيسكو" بالتعاون مع شركة الأمن المملوكة للشتات "Cybastion".
- توقيع مذكرة تفاهم مع بنك " أفريكسيم بنك" لتصدير السلع والخدمات الأمريكية للسوق الإفريقية بقيمة تصل إلى 500 مليون دولار، في قطاعات الطاقة والطاقة المتجددة والزراعة والطيران والمياه والصرف الصحي.
- تقديم " ستاندرد بنك" استثمار بقيمة 80 مليون دولار في مجال الرعاية الصحية في جنوب إفريقيا ونيجيريا وكينيا وموزمبيق وأنجولا.
- تعاون الشركات الأمريكية مع حكومة أنجولا بإجمالي استثمارات 371 في مجال البنية التحتية وبناء الجسور.
- تقديم مؤسسة التمويل الدولية قرضًا بقيمة 100 مليون دولار للاستثمار في مجال الطاقة النظيفة والطاقة الشمسية.
- استثمار شركة "فيزا" أكثر من مليار دولار على مدار السنوات الخمس المقبلة، بالتعاون مع الشركات والمؤسسات المالية في الدول الإفريقية، حيث توجد منذ 30 عامًا في 54 دولة إفريقية.
- إعلان مبادرة " بروسبير أفريكا" عن استثمارات بقيمة 2 مليار دولار، بما يعمل على زيادة الاستثمارات الأمريكية في إفريقيا وزيادة الصادرات الإفريقية للولايات المتحدة بقيمة مليار دولار إضافي.

في جلسة القادة لمناقشة أولويات أجندة 2063، وجلسة الحكم الرشيد أعلن الرئيس بايدن عن مجموعة من الأولويات

- دعم الولايات المتحدة لإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ليشمل التمثيل الدائم لإفريقيا.
- الدعوة لانضمام الاتحاد الإفريقي إلى مجموعة العشرين كعضو دائم في مجموعة العشرين.
- أعلن الرئيس بايدن عن التخطيط مع الكونجرس الأمريكي لتخصيص مبلغ 55 مليار دولار في إفريقيا لتعزيز الأولويات ودعم أجندة 2063، والاستثمار في شعوب إفريقيا والبنية التحتية والزراعة والنظم الصحية والأمن.
- طالب الرئيس بايدن الكونجرس بمنح السلطة إقراض 21 مليار دولار لصندوق النقد الدولي لتوفير الوصول إلى التمويل اللازم للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، بما يدعم التعافي في إفريقيا.
- توفر استثمارات بقيمة 75 مليون دولار لتعزيز الحكم الشفاف والخاضع للمساءلة ودعم الإصلاح الدستوري.
- استثمار وزارة الدفاع 100 مليار دولار مع الشركاء الأفارقة لتعزيز الإصلاحات التي تبني القدرات الأمنية.
- إنشاء المجلس الاستشاري الرئاسي بشأن انخراط المغتربين الأفريقيين في الولايات المتحدة للتمكن من الاستفادة من القوة الهائلة لمجتمعات الشتات في الولايات المتحدة.
- من خلال العمل مع الكونجرس، تخطط الولايات المتحدة لتقديم أكثر من 165 مليون دولار لدعم الانتخابات والحكم الرشيد في إفريقيا في عام 2023.
- تقديم الولايات المتحدة 50 مليون دولار لدعم المجتمع المدني واللجان الانتخابية في نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

مخرجات جلسة تعزيز الأمن الغذائي ومقاومة أنظمة الغذاء

- تخصيص 11 مليار دولار في المساعدات الإنسانية والأمن الغذائي، للتعامل مع انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك الارتفاع الهائل في القرن الأفريقي.

- تقديم ملياري دولار إضافية كمساعدات إنسانية لمواجهة انعدام الأمن الغذائي الحاد في إفريقيا.
- تعميق التعاون مع البلدان الإفريقية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي، بما لها من إمكانات إفريقية هائلة للنمو.
- توسيع مبادرة الغذاء للمستقبل لتشمل ثمانية بلدان جديدة، لزيادة الاستثمار في المجتمعات التي تضررت بشدة، خاصة وأن هذه المبادرة ساهمت في رفع أكثر من 23 مليون شخص فوق خط الفقر، وقت إدارة الرئيس الأسبق أوباما.
- التعاون مع الدول الإفريقية لتوسيع الوصول إلى أسواق جديدة وتقليل الحواجز التجارية من خلال دعم تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- إطلاق شراكة استراتيجية مع الاتحاد الإفريقي لإنشاء نظام غذائي مرن، يتضمن الاستثمار في البنية التحتية التي من شأنها تعزيز الأمن الغذائي المستدام. وتوسيع الاستثمار مع القطاع الخاص للاستثمار في الأسمدة والبذور المقاومة للمناخ.
- دعم تمديد الاتفاق الذي توسطت فيه الأمم المتحدة لتسهيل تصدير الحبوب الأوكرانية.

خلال منتدى القادة الشباب الأفارقة والشتات، أعلنت نائبة الرئيس كمالا هاريس عن مجموعة من المبادرات الحالية والمستقبلية بشأن الشباب

- العمل على الوقاية من أكثر من مليار حالة ملاريا ومساعدة أكثر من 22 مليون شخص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.
- استثمرت إدارة بايدن أكثر من 19 مليار دولار للصحة العامة ومكافحة فيروس كورونا، وكذلك استثمرت أكثر من 3.3 مليار دولار في الزراعة على المدى المتوسط والطويل واستثمرت كذلك في الأمن الغذائي حوالي 10 مليارات دولار في أغذية الطوارئ.

- استثمرت إدارة بايدن هاريس أكثر من مليار دولار في التعليم وبرامج الشباب في إفريقيا، مما يسمح لها بتعزيز شراكتها مع المؤسسات الأكاديمية الإفريقية والقطاع الخاص وكذلك برنامج القادة الأفارقة الشباب YALI الذي شارك فيه أكثر من 640 ألف شاب إفريقي والذين يقومون بمشاريع لدعم الريادة الاجتماعية.
- إطلاق المرحلة الثانية من برنامج YALI حيث قدمت استثمارات جديدة بقيمة 100 مليون دولار لتوسيع شبكة الخرجين، الذين يدعمون مشاريع ريادة الأعمال والابتكار التكنولوجي.
- الإعلان عن شراكة بنك التصدير والاستيراد الأمريكي بشراكة تصل إلى مليار دولار لتمويل الاستثمار التجاري في إفريقيا، بما يخلق فرص عمل في مختلف القطاعات.
- إطلاق مبادرة المرأة الإفريقية للتجارة والاستثمار لمساعدة النساء في المشاركة في التجارة والاستثمار، كذلك إعادة إطلاق برنامج ريادة الأعمال الإفريقيات لتوفير التمويل الصغير للنساء.
- الإعلان عن نية الرئيس بايدن للتوقيع على أمر تنفيذي لإنشاء مجلس استشاري بشأن انخراط المغتربين الأفارقة في الولايات المتحدة. ومن المفترض أن يقدم هذا المجلس توصيات إلى الرئيس لتعزيز الروابط بين الشعوب في إفريقيا.

خـاتمة

من كل ما سبق، يتضح أن القمة أولت اهتمامًا بالغًا بمعالجة التحديات العالمية ومناقشة القضايا المشتركة بين أفريقيا والولايات المتحدة من أجل الخروج بنتائج محددة لتمكّين جيل قادم من النمو الشامل من خلال الابتكار وريادة الأعمال الطاقة والاستدامة في أفريقيا، وزيادة معدلات النمو والتحوّل إلى الطاقة الخضراء والاستدامة، وبناء نظام صحي أفريقي أكثر مرونة وأمانًا، وتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل والاستثمار في البنية التحتية، وتعزيز التجارة والاستثمار في أفريقيا. بالإضافة إلى الوصول إلى آفاق جديدة من التعاون والشراكة في كافة المجالات خاصة على المستوى الأمني والعسكري لما تواجهه الكثير من الدول الأفريقية من تحديات على هذا الصعيد لاسيما خطر الإرهاب والتنظيمات المسلحة.

وبناءً عليه، لاستمرار وتعزيز الشراكات المتنامية بين الولايات المتحدة ودول القارة الأفريقية، وتنفيذ مخرجات القمة، توجد ضرورة لعمل مجموعة من الآليات والإجراءات، وتشكّيل مجموعة عمل مشتركة لوضع قائمة بالمشروعات ذات الأولوية لاتخاذ إجراءات سريعة في العام القادم لدعم أجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وكذا، الاستفادة من التعهدات التي قدمتها بالفعل الولايات المتحدة، في ظل الإمكانات الواعدة داخل القارة من ارتفاع معدل النمو السكاني - ربع سكان العالم- وتحديدًا من الشباب، وفرص الأسواق الضخمة، مع احتياطيات ضخمة من المعادن النادرة لتشغيل المركبات الكهربائية في المستقبل.

غيرت كل هذه المقومات رؤية القوى الدولية المختلفة لتصاعد أهمية القارة الأفريقية، وسياسة بناء الشراكات في القرن الحادي والعشرين باعتبار مقومات القارة الأفريقية ستجعل منها لاعبًا جيوسياسيًا واستراتيجيا في تشكّيل النظام العالمي الجديد. وعليه، توجد ضرورة مُلحّة لتعزيز وتعميق الشراكة بين الولايات المتحدة والدول الأفريقية لمواجهة التحديات العالمية وتعزيز الأولويات المشتركة.

U.S. AFRICA
LEADERS SUMMIT
WASHINGTON, D.C. | 2022

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ecss.com.eg
/ecsstudies